إستراتيجيات دولة الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة: الواقع والتحديات

The Algerian State Strategies to Achieve Sustainable Development: Reality and Challenges

د. بلحسين فاطمة الزهراء

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

belhoucine2015_fatimazohra@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/17 تاريخ القبول: 2020/10/01

الملخص: إن الرهان الوطني والإقليمي وحتى الدولي الذي شغل إهتمام صناع القرار، يكمن في كيفية إستعمال الموارد المتاحة بطريقة مستديمة بدلا من إستعمالها بالطريقة التقليدية السابقة، وذلك بقصد ضمان بقائها على الأمد المتوسط والطويل. إذ يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية التي غالبا ما تحرص على النمو الاقتصادي الذي يكون على حساب متغيرات أخرى كالبيئة والتنوع البيولوجي مثلا، عكس نموذج التنمية المستدامة الذي يوفق بين العنصر الاجتماعي– البشري والاقتصادي – التكنولوجي وكذا البيئي والطبيعي. فالجزائر كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر مما جعلها تصدر قوانين ومراسيم لتنظيم مختلف نشاطاتها كدولة. هذا ما جعلنا في محاولة لتقصي الإنجازات التي اعترت مسيرة الجزائر الاقتصادية التنموية. وذلك بوضع استراتيجيات الهدف منها أو في مجملها الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد تنمية، تنمية مستدامة، إقتصاد بيئة، تنمية ريفية.

Abstract : The betting national, regional and even international, who has held the attention of decision-makers, lies in how to use the available resources in a sustainable manner rather than be used in the traditional manner prior, in order to ensure its survival in the medium term and long term. It is a model of sustainable development, the latest and most prominent of the art models of development that are often keen to economic growth, which will be at the expense of other variables such as the environment and biodiversity, for example, reverse model of sustainable development that reconciles social element - human and economic - technological, as well as environmental and natural. Algeria is just like any other developing countries and fragile economic structure inherited from the colonial power, making it issued laws and decrees to regulate various activities as a state. This is what made us in an attempt to investigate the achievements that have occurred in the process of economic development of Algeria. And to develop strategies that target them in their entirety or access to sustainable development.

***Key Words*:** Economic development, Sustainable development, Environmental economics, rural economics.

JEL Classification : Q01, Q5.

* مرسل المقال: بلحسين فاطمة الزهراء (belhoucine2015_fatimazohra@yahoo.com).

مقدمة :

إن التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي تأتي بمعطيات ومتطلبات مختلفة، تطورت معها مفاهيم تقليدية لتأخذ صيغا ومضامين جديدة. وهو ما أفرز اقتصاد عالمي يتكون من اقتصادات على درجة عالية من التقدم وأخرى مازالت تبحث عن تحقيق التنمية. إذ تعتبر التنمية واجهة عاكسة لصور تطور الشعوب والدول في كافة المجالات، حيث ارتبط مفهومها بشكل مباشر بالاستخدام الأقصى للموارد المتاحة، فلقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت من مفهوم التنمية المرتبط بالنمو الاقتصادي كمحور للاهتمام، وبمدى فعالية البرامج والخطط التنموية في المجال الاقتصادي، إلى المفهوم الذي أصبح يتعدى ذلك على اعتبار أن التنمية هي عبارة عن تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية على حد سواء.

وهذا ما يعرف بالاستدامة والحفاظ على الموارد، وهما من أكثر المفاهيم حداثة وشيوعا في الوقت الحالي في وقت تقل فيه المصادر وتشح. والاستدامة ليست نتيجة واحدة واضحة ومحددة، وليست معادلة رياضية نتعامل معها بالفرضيات والمعطيات والمعادلات، فبالتالي لا يمكن أن نتوقع منها نتائج محددة تتحقق بعد فترة زمنية معينة، بل هي في الأساس طريقة ونهج سياسي ومنهج حياة مستمر ديناميكي ومتطور أكثر منها مشكلة تصميمية بحاجة إلى بعض الحلول السحرية لتطبيقها على أرض الواقع.

فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ومستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب الضعيفة في بلدان كثيرة. لذلك سعت كل الدول إلى إدماج مفهوم التنمية المستدامة في مشاريعها التنموية من خلال المخططات التنموية بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن أمثلة هذه البلدان الجزائر التي تسعى جاهدة لتحقيق ولو نصفا من الأهداف التي سطرتها الدولة وذلك بوضع إستراتيجيات وسياسات تجعلها تمضي قدما لبلوغ مسعاها التنموي المستديم. فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة إعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في سنة 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ، ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير الجزائر التي تسير نحو إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها بالرغم من التحديات والعراقيل التي تواجهها.

إشكالية الدراسة : إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية؛ كما تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام كلا من الأفراد والجماعات الشعوب والحكومات. فالمشكل المطروح والذي نحن بصدد معالجته هو: ما مدى مساهمة الدولة الجزائرية في وضع إستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في أرض الواقع، وما هي أهم التحديات التي تواجهها ؟

فرضية الدراسة : للإجابة على الإشكال المطروح؛ فإن الفرضية مفادها أن مضمون البرامج التنموية ومخططات النمو الاقتصادي لا يتوافق مع ما طبق في أرض الواقع نظرا للعراقيل والعوائق التي تصادفها في الميدان؛ وأن سياسة التنويع الاقتصادي بدل الإعتماد على قطاع المحروقات تعد مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة : بغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية وتوافقا مع طبيعتها وسعيا إلى الوصول بها للإجابة عن مشكلتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا البيئية؛ إذ يمكن عن طريقه تقديم أهم البرامج والإستراتيجيات التي طبقبها الدولة الجزائرية. والإستعانة بالمنهج الإحصائي من خلال الإحصائيات والمؤشرات المتوافرة من الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، وذلك تزامنا مع البرامج التي سطرتها الجزائر لتحقيق الاقتصاد المستدام إنطلاقا من سنة التأسيس إلى يومنا الحالي؛ مركزين أكثر على الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2020.

الدراسات السابقة : لقد أجريت عدة دراسات ذات الصلة بالموضوع، والتي كانت تتميز بالتفصيل والشرح المطول، ولكن دراستنا تختلف من حيث أنها مختصرة ومقتضبة، وأن الفترة الزمنية لمشاهدة تغير المعدلات والمؤشرات تختلف عن باقي الدراسات الأخرى وتتميز بالحداثة؛ وهي على سبيل الحصر:

- دراسة عباس وداد (2017 – 2018) تحمل عنوان : دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن. جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض العناصر المهمة، والتي هي: الوقوف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والأهداف التي بنيت عليها مع إظهار العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر؛ أما الدراسة التطبيقية فكانت عن دراسة واقع مكافحة الفقر في الجزائر باعتبارها دولة عربية نفطية، والمملكة الأردنية كونها دولة ذات اقتصاد متنوع متوسطة الدخل، وجمهورية اليمن المصنفة ضمن الدول العربية المنخفضة الدخل. (وداد، 2017 - 2018)

- دراسة سايح بوزيد (2012 – 2013) عنوانها : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية : حالة الجزائر، كان مضمونها يصب حول تشخيص وتحليل واقع التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والإجتماعية، وأهميته في تحقيق وخلق توازنا بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل يقلص من الفساد ويكرس الديمقراطية كأفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة. (بوزيد، 2012 – 2013)

- دراسة العايب عبد الرحمن (2010 – 2011) تحت مسمى : التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، تمحورت حول الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا بالنسبة لمؤسسة صناعة الإسمنت محل الدراسة في مجال التنمية المستدامة والسير على خطاها سواء فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة المؤسسات أو في مجال إعداد تقارير التنمية المستدامة المستعملة في الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي. (عبد الرحمن، 2010 - 2011).

تقسيم الدراسة : للإجابة على المشكل المطروح ومعالجته، تعرضنا في دراستنا إلى ثلاث محاور أساسية ألا وهي: المحور الأول الذي يضم عرض مفهوم التنمية المستدامة ومؤشري قياسها؛ أما المحور الثاني الذي يندرج تحته استراتيجيات وواقع التنمية المستدامة في الجزائر؛ والمحور الثالث المتعلق بتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

1. عرض مفهوم التنمية المستدامة ومؤشري قياسها :

خلال العشريتين الماضيتين إستحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث ظهرت مدرسة فكرية عالمية تتبنى الاستدامة التنموية وانتشرت في معظم دول العالمي النامي والمتقدم، تتبناها جهات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ووضعت العديد من المؤشرات لقياسها. وما نلحظه أن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما أصبحت أبعاد التنمية المختلفة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح وتحديث مجتمعاتها.

1.1 مفهوم التنمية المستدامة :

لقد ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. ومن ثم فقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعاريف، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية.

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن التنمية المستدامة (Sustainable Devlopement)، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة أو التنمية الموصولة، ويسميها البعض الآخر التنمية القابلة للإدامة أو القابلة للاستمرار. (المصطفى عبد الحافظ، 2017) ويلاحظ أن الاقتصاديين اعتمدوا مصطلح الاستمرارية، في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى. (ميشيل تودارو، 2006، صفحة 446). لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر حوالي عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات : اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وتكنولوجية؛ وهي : (عدنان السيد حسين، 2003، صفحة 197). فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوي المعيشة والحد من الفقر. وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش. (Marie Claud Smouts, 2005, p. 4)

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوي الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. وعرفت كذلك على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة

وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه. (سحر قدوري الرفاعي، 2007، صفحة 24)

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.فلقد ذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلي دمار واستنزاف الموارد الطبيعية،كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعة والتكنولوجية السائدة. (محمد صالح الشيخ، 2002، صفحة 113) .لكن مهما كان أصل المفهوم وتعريفه، فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة، حيث لاقت قبولا كبيرا من سائر المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة سواء علي المستوي الرسمي أو المستوي الشعبي، لذا نجد بعض المفاهيم التي قدمتها هيئات ومنظمات عالمية كالآتي :

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها. واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. (ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم، 2009، صفحة 23). وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول. (نفس المرجع السابق، صفحة 176) . وتبنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تعريفا للتنمية المستدامة بأنها هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. (FAO, 1995, p. 6). أي أن الأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها المالك الوحيد لها، أو بمعني آخر الأجيال الحاضرة تتجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها، ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل فإن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت، فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة كاختفاء الغابات، استنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة، تعرية وتحمض التربة وانخفاض قدرتها الإنتاجية، انتشار الصحاري وغيرها من المشكلات البيئية؛ ونتائجها سوف تكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء. (ضاري ناصر العجيمي، 1992، صفحة 22). هذا ما أدى إلى ظهور مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغوط منظمات دولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن أكثر من 134 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية : اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2006، صفحة

21) وفي نفس السياق قد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث أنواع رئيسية : الضغط، الحالة، الإستجابة. (تقرير الأمم المتحدة، 2001) لكن دراستنا ستقتصر على إثنين فقط منهما.

2.1 مؤشري قياس التنمية المستدامة :

ويأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير، هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجعة، وملائمة، ومتاحة في الوقت المناسب، إذ تشكل قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة، فقد نستعمل بعض المؤشرات المعتادة مثلا الناتج المحلي الإجمالي وقياس التأثيرات المختلفة للتلوث هذا إستنادا إلى التعاريف المقدمة سابقا.

أ- مؤشر الدخل المستدام (SUSTAINABLE – INCOME) : عام 1993 حاول ديفيد بيرس وجيرمي وارفورد تقدير الدخل القومي المستدام بناءا على مفهوم الاستدامة الصادر عن الأمم المتحدة السابق الإشارة إليه. (David Pearce and Jeremy Warford, 1993) فلقد استند كل من بيرس ووارفورد على أن قيمة الناتج القومي الإجمالي GNP هي المعبر الدقيق عن مستوى الرفاهية التي يعيشها المجتمع، فإذا كان هدف الاستدامة هو تحقيق نفس القدر من الرفاهية للأجيال القادمة، فإن أي مؤشر يستنتج من الناتج القومي سوف يصلح للتعبير عن حالة الاستدامة أو تراجعها طبقا للمتغيرات الأخرى التي تتحكم في القيمة الصافية للناتج القومي الإجمالي، تلك التي تم التعبير عنها بمفهوم الدخل المستدام، كما يتضح من المعادلة التالية :

$$SUSTAINABLE - INCOME = GNP - Dm - Dn - R - A$$

حيث أن :

GNP = الناتج القومي الإجمالي

Dm = الإستهلاك في رأس المال المخلق (Man-Made Capital)

Dn = الإستهلاك في رأس المال الطبيعي.

R = الإنفاق التجديدي (Restorative Expéditeur)

A = الإنفاق المتجنب (Aversive Expenditure)

ويقصد برأس المال المخلق (Man-made Capital) هو جميع عناصر البنية الأساسية من مباني وطرق وقاعدة ميكنة، ووسائل مواصلات واتصالات تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وكذلك الاستخدام المادي للمعلومات والتكنولوجيا والمعرفة المتطلبة لإنتاج السلع والخدمات. أما رأس المال الطبيعي يعني الموارد الأرضية، ومصادر المياه المتجددة وغير المتجددة، والغطاء الخضري سواء كان مراعي أو غابات، أو مناطق زراعية تقليدية، أو حتى نباتات صحراوية متفرقة .فالإستهلاك في هذين النوعين من الرأسمال يستبعد من الناتج القومي الإجمالي، أي يستبعد من قيمة الدخل المستدام لأن قيمة الإستهلاك لهذين النوعين من الرأسمال تضاف إلى جملة التكاليف القومية (Gross National Coste)، وهي جملة التكاليف التقليدية اللازمة لتحقيق الناتج القومي الإجمالي، مضافا إليها تكاليف رأس المال المخلق وقيمة الإستهلاك الحادث فيه، وكذلك قيمة العناصر المستخدمة من رأس المال الطبيعي (سواء تلك التي لها تكلفة متفق عليها مثل الأراضي، وأنشطة قطع الغابات، واستهلاك المياه، أو تلك التي لم يعتاد الاقتصاد التقليدي على حساب تكلفتها مثل المراعي الطبيعية، وشواطئ البحار) يضاف إلى ذلك قيمة الإستهلاك في الموارد

الطبيعية أو رأس المال الطبيعي، قيمة ما يسببه النشاط الإقتصادي من تدهور للموارد الطبيعية عامة بسبب التلوث أو الاستغلال الجائر .فيما يتعلق بالإنفاق التجديدي، هو ذلك النوع من الإنفاق اللازم للإعادة تأهيل بعض الموارد المتدهورة، وإصلاح البنية الأساسية، وصيانة وتطوير نظم المعلومات والنظم المعرفية المكونة لرأس المال المخلق، وهو يختلف جزئيا عن الإنفاق الإحلالي المعروف في مفاهيم الاقتصاد التقليدي، إذ الأخير يتعلق بإحلال أدوات الإنتاج، وليس بإعادة تأهيل الموارد الطبيعية. أما عن الإنفاق المتجنب، هو الإنفاق غير المرغوب فيه، مثل أشكال الإسراف التي تعكس حجم الاستهلاك الزائد، أو الإنفاق العسكري الزائد عن الحاجة مثل ما يحدث في حالة سباقات التسلح، أو الإنفاق الترفي على حساب حماية وصيانة الموارد الطبيعية.

مما سبق يتضح أم مفهوم الاستدامة الذي يتبناه بيرس ووارفورد، يقف على ساقين أحدهما رأس المال المخلق، مما يعني أن ما يبدعه الإنسان من قيم منتجة (بنية أساسية ونظم معلومات ومعرفة وتكنولوجيا) ورأس المال الطبيعي في علاقتهما بالناتج القومي الإجمالي. أي أن المعول هنا في تحقق الاستدامة هو مدى القدرة على صيانة كل من رأس المال المخلق ورأس المال الطبيعي. في الأول تكون صيانة رأس المال المخلق، إبداع إنساني متجدد يضيف للمعرفة وللتكنولوجيا، أي استحداث مجالات وخبرات أوسع وأكثر تطورا للنمو وحلولا مبتكرة للتعامل مع المادة الطبيعية، أو تخليق مواد جديدة من خلال المنظومة المعرفية التكنولوجية. في حالة رأس المال الطبيعي، ينبغي حماية الموارد الطبيعية وعدم تعريضها للتدهور والتوجه في استغلالها بحساب شديد بعيدا عن صور الإهدار المعروفة، وفي نفس الوقت لابد من خضوع عمليات الاستغلال لقيود المحافظة على المنظومات الحيوية.

ب– مؤشر الناتج الوطني الصافي (NNP أو ENP) : في عام 2002 نشر كل من نيك هنلي، جاسون شوجرن، وبن ويت، إقتراب سولو هارتويك من قياس مدى الاتجاه نحو الاستدامة. (Nick Hanly, Jason Shogren et Ben White, 2002, pp. 433 - 434) فلقد استند تصور سولو هارتويك إلى مفهوم مستحدث هو الناتج الوطني البيئي (ENP: Environnemental National Product) وهو قيمة معدلة عن مؤشر معروف هو الناتج الوطني الصافي (NNP: Net National Product) وقد عبرا عن قيمة ال NNP على النحو التالي: $NNP = NP - Dm$

حيث أن :

NP = الناتج الوطني

Dm = الإستهلاك في رأس المال المخلق Man-made Capital

يعدل ال NNP إلى ENP إذا أضيف إليه الإستهلاك في رأس المال الطبيعي، على النحو التالي :

$$ENP = NP - (Dm + Dn)$$

حيث Dn يعبر عن الإستهلاك في رأس المال الطبيعي.

لكي تتحقق الاستدامة ينبغي أن ترتفع دائما قيمة الENP ويتحقق ذلك عبر طريقين: إما أن يرتفع إجمالي المخزون الرأسمالي من رأس مال مخلق ورأس مال مادي، ورأس مال طبيعي؛ أو تتحسن مستويات التكنولوجيا. وإن سولو هارتويك يعولون بذلك على الدور الحاسم للتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة لأنه في ظل الاستخدام الراهن لرأس المال الطبيعي، يصعب تصور نمو مخزون رأس المال الطبيعي. بهذه الطريقة يرهنون تحقق الاستدامة بالتطور

التكنولوجي، فتصبح استدامة التنمية الإنسانية ونمو المستويات المعيشية للأجيال القادمة مسئولية إنسانية صرف، قابلة للتحقق في ظل التكاتف الإنساني لتحسين شروط الحياة. غير أنهما يضعان شروطا ثلاثة تحدد جودة ال ENP كمؤشر للاستدامة، على النحو التالي :

- أن تكون كل عناصر الNNP مقيمة بدقة طبقا للحالة الراهنة للاقتصاد.
- وأن تكون هذه العناصر صحيحة بالنسبة للمستقبل أيضا (أي أن الأسعار تعكس حالة الندرة في المستقبل).
- أن تحسب مسموحات الإستهلاك في رأس المال الطبيعي بنفس الطريقة (أي طبقا للحالة الراهنة وللمستقبل).

إن هذه الشروط الثلاثة تحمل في طياتها قيودا تعجيزية لتحقق الاستدامة فيما يتعلق بالقيود الخاصة بالمستقبل، لأن أي نظام للتسعير مهما بلغت كفاءته لن يستطيع تصور الأسعار في ظل شروط الندرة في المستقبل لا بالنسبة لرأس المال المادي، ولا رأس المال الطبيعي. بالإضافة إلى المؤشرين السابقين، توجد قائمة من المؤشرات لا تخرج عن إطار المبادئ المعتمدة في الفصول الأربعون أجندة القرن 21 لميثاق الأرض (محمد سمير مصطفى، 2006، الصفحات 468 – 471)، وتتداول تحت مسمى الكتاب الأزرق. (Withouth wiritter, 2001)

لقد سبق وأن ذكرنا قبل قليل أربعة أطر حددت مفهوم التنمية المستدامة، ومن عمق هذه الأطر حدد المختصون ثلاثة (مجموعة من الباحثين) أو أربعة مرتكزات تقوم عليها التنمية المستدامة، فهذه المرتكزات تعد المجالات الكبرى لمقومات وأبعاد التنمية المستدامة، إذ تتداخل فيما بينها ولا يمكن الاستغناء عنها، وهي متفاعلة ومترابطة لا تنفك عن بعضها البعض وهي: التنمية الاقتصادية أو الأبعاد الاقتصادية، والتنمية البيئية أو الأبعاد البيئية، والتنمية الاجتماعية أو البعد البشري، وأخيرا البعد التكنولوجي، وكلها مبينة في الشكل الموالي. (خالد مصطفى قاسم، 2007، الصفحات صفحة 28 – 37)

الشكل 01 : مرتكزات التنمية المستدامة

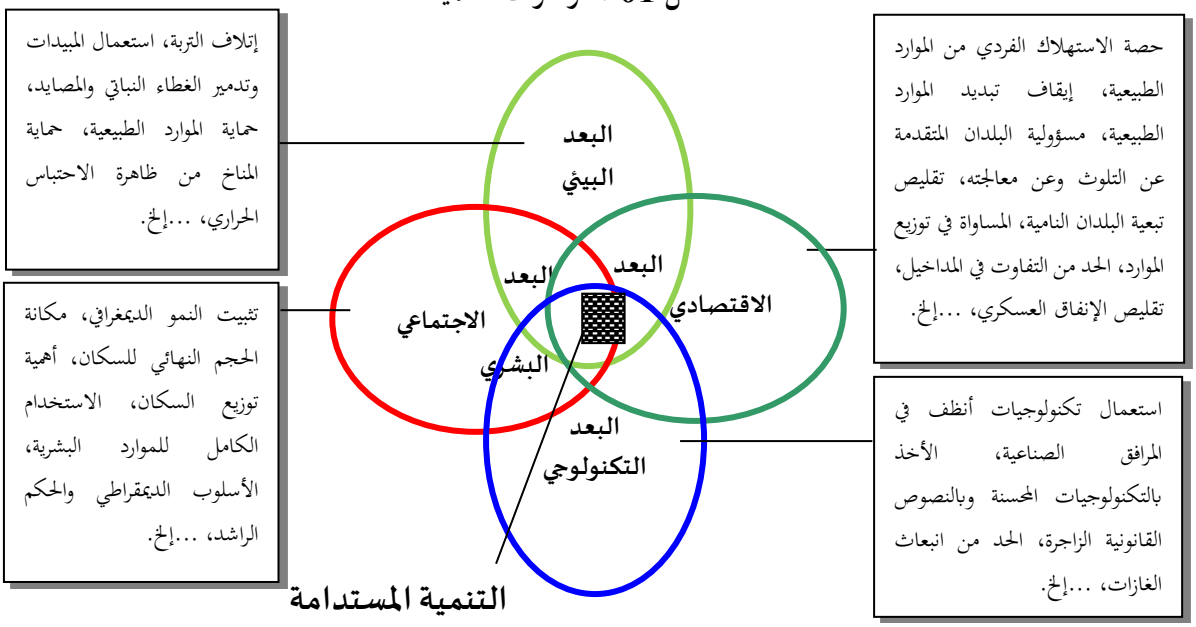

المصدر : من إعداد الباحثة.

2. استراتيجيات وواقع التنمية المستدامة في الجزائر :

فمنذ الإستقلال سعت الحكومة الجزائرية لبناء الإقتصاد ومجتمع جزائري بالشكل الذي يحافظ على السيادة الوطنية؛ وحرصت كل الحرص على حضورها العالمي بإنضمامها لهيئة الأمم المتحدة كعضو يتمتع بكامل الحضور في أكتوبر 1962 مصادقة على جل الإتفاقيات التي تخدم البشرية والصالح العام. هذا ما يدفعنا إلى معرفة ما الذي تقوم به الدولة الجزائرية في إطار تنفيذ استراتيجيات تنمية مستدامة.

1.2 الهيئات الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر :

استجابة للإعلان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم 1972 استحدثت الجزائر هيئات لحماية البيئة، إلا أنه لم يكن هناك وضوح تام لهذه المهمة بحيث كانت تتقاذفها مختلف الهياكل الإدارية والوزارت، كما سيأتي: (عائشة و نبوية، 06 -07 ديسمبر 2017، الصفحات 07 -11)

– اللجنة الوطنية للبيئة سنة1974 : وهو أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة واحدة من إنشائها، وقد تم إنهاء مهامها في 1977 دون أن تضع برنامجا أو مخططا وطنيا لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة.

– وبعدها اضطلعت وزارة الري واستصلاح الأراضي بمهمة حماية البيئة ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها، وفي 1978 انتهت مهامها.

– وخلال التعديل الحكومي لسنة1980: أعطيت هذه المسؤولية لوزارة الري والغابات، وهي الوزارة التي عرفت نوعا من الإستقرار دام من 1984 إلى غاية 1988.

– إذ بعدها ألحقت مهمة حماية البيئة هذه المرة بوزارة البحث والتكنولوجيا، بحجة أن طبيعة مواضيع البيئة علمية وتقنية؛ ثم إلى وزارة التربية الوطنية لمدة تقل عن سنتين، وأوكلت مرة أخرى بمصالح وزارة الداخلية.

– وفي 1996 تم اعتماد مخطط وطني للبيئة، واستحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي، وأدمجت القضايا البيئية بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم غير أن الأمر لم يستمر إلا بضعة أشهر.

– في 2001 إلى غاية يومنا هذا خصصت مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة هي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إذ يكون على رأسها وزير التهيئة العمرانية والبيئة، ويكلف بما يأتي:

- يبادر بالقوانين والتدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة، ويطور كل الأعمال التي ترمي إلى تنمية الإقتصاد البيئي؛
- يتصور إستراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة ولاسيما التغيرات المناخية وحماية التنوع البيئي وطبقة الأوزون والتأثير على البيئة، وينفذ ذلك بالإتصال مع القطاعات المعنية؛
- يبادر بالبرامج ويطور أعمال التوعية والتعبئة والتربية والإعلام في مجال البيئة بالإتصال مع القطاعات والشركاء المعنيين ويشجع إنشاء الجمعيات.

– السلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة: وتتكون هذه السلطة الوطنية المعينة من لجنة تدعى في صلب النص"لجنة السلطة الوطنية المعينة "توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وهي سلطة معينة في سياق

مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1993، وكذا التصديق على بروتوكول كيوتو 2004، وتتولى لجنة السلطة الوطنية المعينة المهام التالية:

- تحديد معايير الموافقة على المشاريع الموضوعة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة وذلك بتشجيع الإستثمار من أجل التنمية المستدامة؛
- ضمان نشر معلومات حول المعايير المؤهلة لمشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة ومسار تنمية المشروع؛
- مراقبة مسار الموافقة على مشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة؛
- حساب كل تقليص من الغازات ذات الإحتباس الحراري في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة؛
- تقييم المشاريع المؤهلة لميكانيزمات التنمية النظيفة؛
- متابعة المشاريع التي تخضع لميكانيزمات التنمية النظيفة إلى غاية الإنتهاء المحتمل ويرأس السلطة الوطنية المعينة بالإشتراك كل من ممثل وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية وممثل الوزير المكلف بالبيئة.

منذ انعقاد قمة الأرض 1992 أنشأ ما يربو على 70 بلدا مجالس وطنية للتنمية المستدامة أو هياكل مشابهة لها، ويتباين طابع وتكوين وهيكل وأغراض المجالس الوطنية للتنمية المستدامة بشكل ملحوظ من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ويتفاوت تأثيرها على وضع السياسات وإعداد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وفي الجزائر تم استحداث مجموعة من المجالس هي موضحة في الشكل أسفله.

الشكل 02 : يوضح المجالس المتعلقة بالتنمية المستدامة بالجزائر

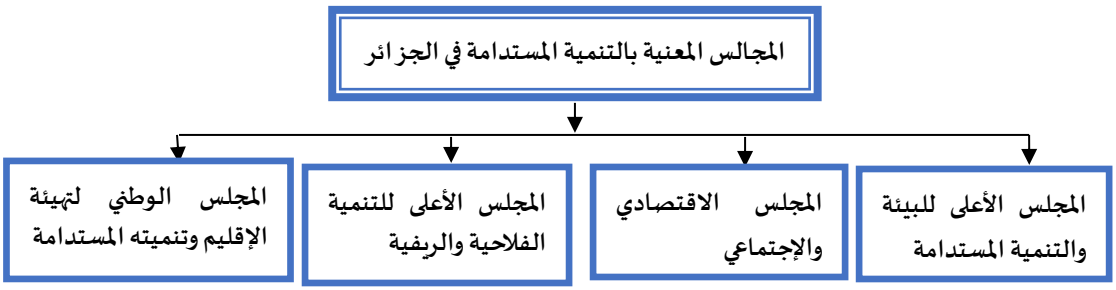

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على : بوشيخي عائشة، عيسى نبوية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي : الجزائر، 06 – 07 ديسمبر 2017، ص 7-11.

يجدر التنويه بأنه هذه الإستراتيجيات يجب تعزيزها بترسانة تشريعية متعلقة بحماية البيئة وتبني نهج التخطيط البيئي الشامل. وأن تشريعات حماية البيئة في الجزائر بدأت فعليا من خلال القانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة، الذي نص على أن " المجموعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق إجراءات حماية البيئة " (وناس يحي، مرجع سبق ذكره، ص 25)؛ ثم قانون 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، الذي عدل بقانون رقم 91-20 المؤرخ في 2 ديسمبر 1991 والمتضمن النظام العام للغابات، والنصوص التنظيمية المطبقة له، ثم صدر القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الذي تمت المصادقة عليه في 15ديسمبر 2001، والذي نص على ضرورة تقليص إنتاج النفايات والوقاية منها، وتثمين هذه

النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، كما أقر ضرورة إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة هذه النفايات، كما جسد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها.

ثم صدر القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو، الذي ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى إعتمادا على أدوات التخطيط التالية : المخطط الجهوي لجودة الهواء PRQA؛ ومخطط حماية الجو PPA؛ ثم مخطط التنقل الحضري PDU. (برني لطيفة، 2007، الصفحات 35 -36) ليأتي في الأخير قانون يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تنص المادة الثانية منه إلى : تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛ ثم ترقية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة؛ بعدها ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءا؛ وذلك بتدعيم الإعلام ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في حماية البيئة وإصلاح الأوساط المتضررة. (القانون رقم 03 - 10، المؤرخ في 19 جويلية، 2003، صفحة 09)

2.2 واقع التنمية المستدامة في الجزائر من 2001 إلى غاية 2019 :

شملت استراتيجيات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية حزمة متنوعة من البرامج التي باشرتها الدولة منذ بداية الألفية، تزامنا مع استرجاع الاستقرار الأمني، وتحقيق موارد مالية هامة بعد انتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية، هذا ما ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000 وارتفاع احتياطي الصرف إلى 11.9مليار دولار،كانت البداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2014) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، والخطة الخماسية للنمو (2015 - 2019) والتزام الجزائر كغيرها من دول العالم العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية سنة 2000، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين نوعية الحياة لدى المواطن الجزائري.

أ- إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004) ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 -2009):

من بين أهم مرتكزات التنمية المستدامة البعد الاقتصادي، فلقد تمحورت سياسات وإستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر خلال هذه السنوات حول عدة عناصر، أهمها :

- **تحسين مناخ الإستثمار وتكييفه مع ضوابط التنمية المستدامة** : أثبتت تجربة عقد التسعينات أنه من المتعذر على الحكومة أن تتحمل عبء إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني لوحدها في غياب القطاع الخاص، خاصة في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية. تجسدت هذه القناعة بداية، من خلال قانون ترقية الإستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993، صفحة 03)، ومن خلال برنامج الخوصصة الذي تم إطلاقه بموجب الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر، ووفقا للقانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتجديد إطار الخوصصة، تم من خلال حملة الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة التي مست الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي المرتبط بمناخ الإستثمار، هذه الإصلاحات التي تزامنت مع إطلاق مخطط دعم الإنعاش

الإقتصادي 2001 – 2004. والتي تمثلت في : المجلس الوطني للإستثمار CNI؛ الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI؛ الوكالة العقارية الوطنية. (عدد من الباحثين)

- **التنمية الفلاحية والريفية المستدامة** : من أجل تجاوز العوائق التي حالت دون تحقيق تنمية فلاحية مستدامة، كإنخفاض جودة التربة الزراعية، وتبعية الإنتاج الزراعي في بلادنا للظروف المناخية ومشاكل العقار الفلاحي، وضعف التخصيصات المالية ناهيك عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع خلال العشرية السوداء جراء النزوح الريفي. أولت الجزائر اهتماما بالغا لهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو، تجسد هذا الإهتمام من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي توسع عام 2002 ليشمل التنمية المستدامة PNDAR، تم إطلاق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامج التجديد الريفي وتجديد الإقتصاد الفلاحي. (Plusieures auteures)

والشكلين المواليين يوضحان المجهودات المبذولة من طرف دولة الجزائر في البدء بتطبيق البرامج والإستراتيجيات لتطبيق التنمية المستدامة على أرض الواقع، كما سيلي:

الشكل 03 : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004)

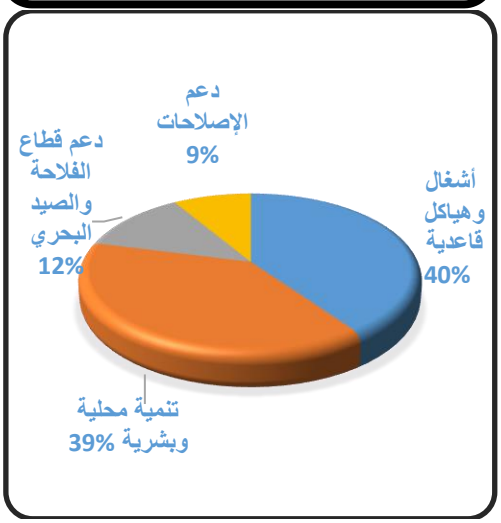

الشكل 04 : برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)

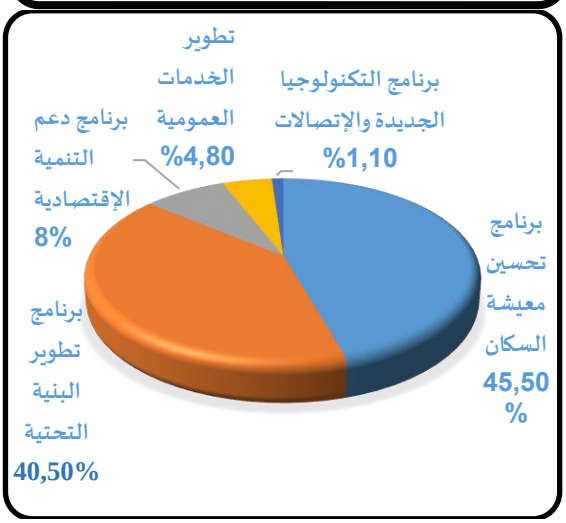

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، ص 122.

– رئاسة الحكومة، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009، أفريل 2005، ص 06-07.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لهما أكبر نسبة؛ فما يقدر 40 % بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى من أجل استيعاب نسبة معتبرة من اليد العاملة العاطلة، وما يفوق 38 % بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية وذلك من أجل تحسين البيئة الإستثمارية، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4 % لما لهذا القطاع الحساس دور بارز في تعزيز الإستقلال

الإقتصادي، وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8.6 %. ولو تتبعنا كيفية توزيع المبالغ المالية على حسب السنوات الخمسة من 2001 إلى 2004 نلاحظ أنها موزعة على قطاعين إثنين أكثر من القطاعات الأخرى.

ومنه فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، النقل، الري والصيد البحري والفلاحة، بحيث نلحظ أنه في سنة 2001 دفع أكبر مبلغ مالي مقارنة بالسنوات الموالية وهذا راجع للرغبة الشديدة في أن تخرج الجزائر من تبعات العشرية السوداء التي مرت بها. إذ تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية وإعادة تنشيط الطلب الكلي وتوفير وخلق مناصب شغل، وأيضا إعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية والتي تسمح بإنطلاق النشاطات الاقتصادية. وللوصول إلى الأهداف المسطرة وجب على الحكومة وضع تغييرات سياسية لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، وذلك بتشجيع الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأروبي.

أما الشكل رقم (04) نرى بأن هناك تساوي في النسبة تقريبا ما بين برنامج تحسين معيشة السكان من خلال توفير السكن (مشروع مليون وحدة سكنية) وتجهيز مدارس إضافية وكذا تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية (أي ما يعادل 1980.50 مليار دج)، وبرنامج تطوير البنية التحتية (أي ما يعادل 1703.10 مليار دج)، وكذا التنويع في القطاعات المدعمة من برامج التنمية الاقتصادية ب 8 % وتطوير الخدمات العمومية بنسبة تساوي حوالي 5 % وبرنامج التكنولوجيا الجديدة والإتصالات ب 1.1 %.

وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر آنذاك، مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة (2000 – 2004) ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار للبرميل سنة 2004.وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 4202,7 مليار دج وهو ما يعادل حوالي55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث استفاد قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين من ما يقارب 400 مليار دج، كما استفاد قطاع الصحة من 58,5 مليار دج، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143مليار دج لمد شبكة الماء والغاز، وبما أن أية استراتيجية تنموية لابد وأن تحقق الإنصاف من خلال تعزيز العدالة والمساواة وتقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق إتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة تهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق تمثلا أساسا في:

- اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دج؛
- اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دج.

وبناءا على ما سبق، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 9.682 مليار دج وهو ما يقارب 130مليار دولار مع نهاية سنة 2009، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع والإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى.

ب- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 – 2014) : من خلال ما سبق يمكن القول، أن برنامج دعم الإنتعاش الاقتصادي ساهم بشكل واضح في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية. وقد أخذت هذا البرامج بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية وهو ما يعني إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية وبرامج التنمية في الجزائر. لكن رغم الاستثمارات الضخمة لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني العديد من المشكلات، هذا ما استدعى إلى وضع برنامج يتمم ما تم البدء به سابقا من خلال برنامج توطيد النمو، والذي قسمناه إلى جزءين كما في الشكل رقم (05) و(06) حتى يسهل التحليل والإستنتاج.

الشكل 05 : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو حسب المعيار التعليمي (210-2014)

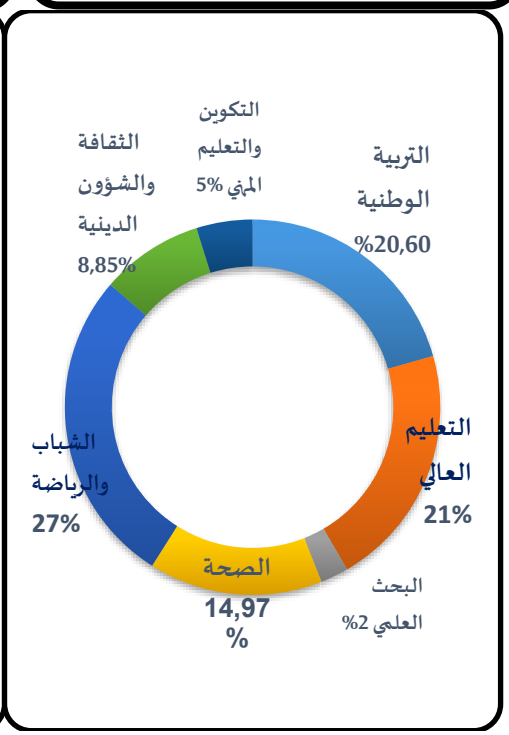

الشكل 06 : توزيع برنامج توطيد النمو حسب المعيار الاقتصادي (2010 – 2014)

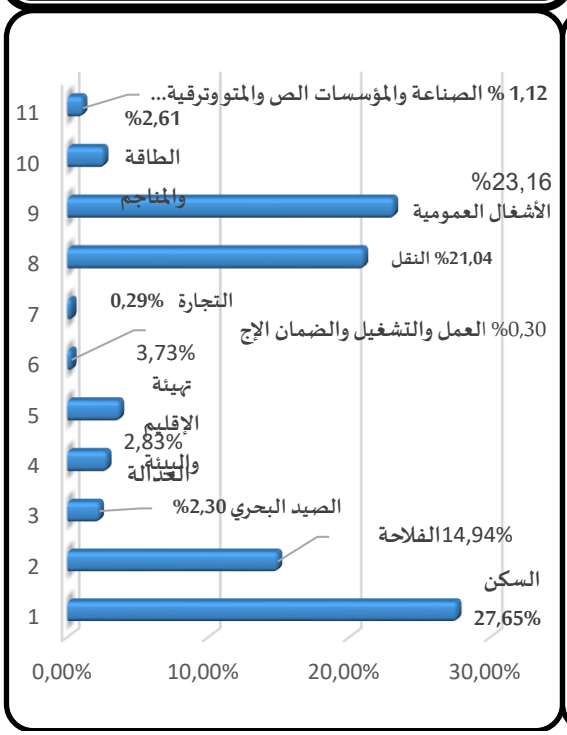

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010- 2014.

نلحظ أن هذا البرنامج يحتوي على جزأين: جزء مخصص للشباب وتعليمهم وتكوينهم وتدريبهم، إذ تبلغ قيمته المالية 4135 مليار دج، وأخذ كلا من قطاع الشباب والرياضة والتعليم العالي والتربية الوطنية والصحة النصيب الأكبر. وجزء آخر مخصص للقطاعات الاقتصادية من سكن ونقل وفلاحة وأشغال عمومية التي كان لها الحظ الأوفر، إلى جانب أنشطة أخرى، أما المبلغ الإجمالي له هو 13382 مليار دج كما هو موضح في الشكلين أعلاه.

فلقد جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010 من أجل المعاينة والمصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة (2010 -2014) والذي يدخل ضمن ديناميكية إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد سخر له مبلغ قدر ب 21214 مليار دج، أي ما يقارب 286 مليار دولار قصد تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدأ فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات والصحة وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وقد خصص له مقدار 9700 مليار دج أي ما يقارب 130 مليار دولار، وتحقيق المشاريع الجديدة بمقدار مالي يقارب 11534 مليار دج أي ما يقارب 156 مليار دولار.

وأطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الاستثمارات العمومية"، ويندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000، على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يلي:

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- السعي للتخفيض من معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة.

ت- مضمون البرنامج الخماسي (2015 – 2019): تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرته الحكومة الجزائرية خلال (2015 – 2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات، وعلى العموم يمكن تلخيص البعض منها بالنسبة :

- **لقطاع السكن**: تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز بمبلغ 15100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا .كما تحتوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حساب المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية تقدر ب 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا، تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي قد تم تحديدها مسبقا.
- **لقطاع الفلاحة** : تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.00 شجرة فاكهة.

- **لقطاع الطاقة والمناجم** : ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 6 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب 60 مليون طن.

- **قطاع البيئة** : سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

ومن المعلوم أن هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 إذ تم فتح حساب 143- 302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو2015 – 2019)، وتتمثل أهدافه في مايلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7 % مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان " برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017 -2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

3.تحديات تطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر :

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية. فمن أجل التأكد من مدى مساهمة البرامج التنموية في تحقيق البعد الاجتماعي والإقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة،

يجب تقييم التغير الحاصل في المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية والبيئية نتيجة لتطبيق هذه البرامج، وذلك بتتبع التغير الحاصل في كل من مؤشر التنمية البشرية ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر.

1.3 ضعف معدل النمو الاقتصادي :

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، إن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة... ، إن مجموعة الإصلاحات المتبعة من قبل الحكومة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، لكن تلك التحسينات كانت راجعة بالأساس إلى زيادة مداخيل البترول؛ والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 01 : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010 – 2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة%	3.37	2.89	3.37	2.76	3.76	3.78	3.76	1.3	1.4	0.8

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع: www.databank.albankdawli.org، تاريخ الإطلاع: 2020/09/30.

ويرجع السبب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ارتباط الدخل الوطني بعائدات المحروقات، هذه الأخيرة التي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية وقد شهدت مؤخرا انخفاضا بنسبة 49 %، حيث وصل سعر البرميل إلى 49.5 دولار سنة 2015. وفي ظل عجز الدولة عن خلق بدائل تمويلية مستدامة، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتجاوز 220 مليار دج سنة 2013 التي تراجعت إلى 155.85 مليار دج سنة 2014 ثم فقدت 69 مليار دج من حجمها سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وحيث أن تمويل الميزانية العامة ما يزال يعتمد على الجباية البترولية بأكثر من60 %، قدر عجز الميزانية سنة 2015 ب 16 %. وإن هذا الأمر يؤكد الاعتماد الكبير للدولة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى وتمويل مشاريع التنمية. مع العلم أن إيرادات النفط تتسم بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار وهو ما يتسبب في مشاكل عديدة على مستوى التخطيط للإنفاق وعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل .فضلا عن هذا فإن هذه الإيرادات مشتقة من أصل قابل للنضوب. وهنا تطرح إشكالية هامة وهي ما مدى استدامة تمويل البرامج التنموية في الجزائر في ظل الاعتماد الشبه التام على الإيرادات النفطية؟ ومنه فإن البحث عن مصادر تمويل مستدامة للبرامج الاستثمارية في الجزائر، يعد من أهم التحديات لضمان استمراريتها وعدم تعرضها للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط . من جهة أخرى تعد الثروة النفطية حق للأجيال الحالية والمستقبلية؛ وعليه من الضروري توظيف هذه الإيرادات في إستراتيجية تضمن استفادة الأجيال الحالية واللاحقة منها، وهو ما يعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3 ارتفاع معدلات البطالة :

إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في إطار برامج الإنعاش لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج واللائق، أين يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد وانتشار

ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا، كما أن سبب إخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الإحصائيات، يعود بشكل أساسي إلا أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، التي يعد الريع من المحروقات مصدر تمويلها والذي بدوره رهين تقلبات الأسواق الدولية.

لهذا اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة، وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي يتم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة. وهذا يتجلى في الجدول أدناه خلال عشر سنوات.

الجدول 02 : تطور معدلات البطالة خلال عشر سنوات (2010 – 2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة%	10	10	11	9.80	10.60	11.90	11.50	11.69	11.70	12.50	13.30

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع : www.ons.dz، تاريخ الإطلاع : 2020/09/27.

ما نشهده أن معدلات البطالة في الجزائر سجلت انخفاضا في سنة 2013 يقدر بنسبة 9.8 % مقارنة بالسنوات الأخرى، بعدها عاودت الارتفاع من جديد في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى كون السياسات الموجهة لمحاربة البطالة تعتمد على العلاج المؤقت مثل برنامج عقود ما قبل التشغيل مثلا، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المؤقتة 318917 منصب شغل سنة 2015 مقابل 19204 منصب دائم، بينما البرامج التي يتم فيها منح قروض للشباب بهدف إقامة مشاريع خاصة، فهناك الكثير من هذه المشاريع التي تعثرت بسبب نقص الخبرة والمتابعة بالإضافة إلى سياسة التقشف التي باشرتها الحكومة بسبب تراجع مداخيل البلاد بسبب انخفاض أسعار المحروقات، والتي مست جانب التشغيل باعتبار أن القطاع العام يستوعب 40.2 % العاملة النشطة، والنسبة المتبقية يتقاسمها القطاع الخاص والمختلط.

3.3 معدلات الزيادة في حدة الفقر البشري :

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن بعض المؤشرات منها، التعليم، الصحة، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من أفراد المجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري. ولغرض مكافحة الفقر في الجزائر فلقد انتهجت الحكومة مجموعة من الإصلاحات والسياسات التي تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، سواء كانت هذه السياسات على المستوى الاقتصادي (برامج الإنعاش الاقتصادي) أو الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية، الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي...)، بالإضافة إلى برامج أخرى تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة على غرار المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة. والجدول الذي سيتم التطرق إليه سيكشف لنا عن معدلات الفقر البشري خلال ثمان سنوات من 2010 إلى غاية 2017.

الجدول 03 : تطور معدلات الفقر البشري من (2010 – 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة%	12	-	11.50	11.4	11.10	5.7	-	07

Source : Commissariat de planification et la prospective**, la pauvreté en Algérie**, Alger, 2004, P 13.

ما يتم تمييزه هو انخفاض تدريجي في معدل الفقر البشري من 2010 إلى 2015 ليصل إلى 5.7 % ثم رجع ليرتفع إلى 7 % في 2017، وهذا نتيجة تحسن الظروف المعيشية للسكان، بسبب انتعاش أسواق المحروقات التي تشكل أكثر من 90 % من صادرات الجزائر وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها ومع بداية الألفية تبنت الجزائر البرامج التنموية والتي من خلالها وضعت آليات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الفقر، وخلال نفس الفترة تراجعت فجوة الفقر التي انتقلت من 0.7 إلى 0.1، وهي تمثل الفرق بين متوسط إنفاق الأسر الفقيرة على الغذاء مقارنة مع خط الفقر الغذائي، الذي قدر سنة 2014 ب 3500 سعرة حرارية في اليوم للفرد البالغ، وهي تقترب تدريجيا من خط الفقر الغذائي الذي تطور خلال الفترة 1990- 2014. فعلى الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر إلى أن عدد كبير من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، وذلك نتيجة ضعف وفشل البرامج التنموية من جانب وغياب مشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تدفع الاقتصاد الوطني والاكتفاء بالموارد الطبيعية من جهة أخرى.

4.3 مؤشر التنمية البشرية :

يشير مؤشر التنمية البشرية إلى مستوى رفاهية الشعوب بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، ويتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في البلد. إذ تقوم التنمية البشرية على جانبين رئيسين هما :أولهما تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال تحسين الصحة والمعارف والمهارات؛ وثانيهما استخدام الناس للقدرات التي تم اكتسابها في الأغراض الإنتاجية. فإذا تحقق هذان الخياران تحققت التنمية البشرية، لأن الهدف منها زيادة تجميع خيارات البشر. والجدول رقم (04) يوضح لنا نسب التنمية البشرية في الجزائر خلال 09 سنوات إبتداءا من 2010 إلى غاية 2018.

الجدول 04 : تطور معدلات التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة من (2010 – 2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة%	0.729	-	0.740	-	0.747	0.749	0.752	0.754	0.759

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الموقع : www.undp.org، تاريخ الإطلاع : 2020/09/29.

من خلال الجدول نلاحظ خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2017 ارتفاع مستمر في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، والسبب يعود إلى زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري. ومن خلال التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2015، الجزائر تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة بذلك نتائج قوية وملائمة، السبب الذي أهلها لتحسين مرتبتها عالميا، حيث انتقلت من

المرتبة 93 حسب تقرير 2014 إلى المرتبة 83 في 2015، معززة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية العالمية. إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال السداسي الأول من 2015 تميز بالتراجع المستمر لأسعار المحروقات، والذي كان له أثر كبير على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني والذي استطاع الصمود أمام الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 حسب تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015 مما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة التقشف، وهذا ما أثر بالضرورة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

الخاتمة:

إن التنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب، هي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالمي. إذ تعتبر تحديات التنمية المستدامة من بين أهم الرهانات التي تمر بها الدول النامية، ولهذا يتحتم اليوم على هذه الدول العمل على رفع التحدي من خلال الربط المتوازن بين متطلباتها التنموية الوطنية وبين استمرارية هذه التنمية وضمان مستقبل الأجيال القادمة. وتشكل البرامج التنموية التي رصدت لها ميزانية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر المستقلة فرصة سانحة، ليس فقط لاستكمال مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي شرع فيه سنة 1999 ولكن من أجل وضع أسس مرحلة جديدة لجزائر قادرة على أن تتحول إلى قوة إقليمية، رغم هذا فلا بد من تثمين النتائج المحققة وأن لا نكون من المتشائمين لهذه البرامج ونتائجها، فالأمر الذي يستحيل نكرانه هو الإنجازات المحققة من 1962 لكن الأمر الذي لا يمكن تجاوزه هو التحديات التي لازالت قائمة؛ والعراقيل التي لازالت لم تزاح بشكل نهائي في وجه المسار التنموي، الذي لازال تشوبه الثغرات وبعض الإخفاقات.

إن النتائج المحققة من البرامج التنموية في الجزائر، أعط الكثير من المؤشرات الإيجابية لتطلعات السير نحو تنمية مستدامة خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي حسب الإحصائيات المتوفرة إلا أنها غير مقنعة، مقارنة بحجم الإنفاق العمومي في هذه البرامج؛ هذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية العقلنة في التنمية الاقتصادية، فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية دون عقلنة، وكان يفترض أن تكون هناك عملية تقييم وتصحيح للمخطط التنموي المنقضي قبل الشروع في وضع مخططات جديدة، أي على الجزائر أن تعتمد على التخطيط الاستراتيجي الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل هذا البلد الغني بالموارد المادية والبشرية إلى بلد أكثر نموا وتطورا.

النتائج المتحصل عليها :

– مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم، مما يعكس مدى ملائمة استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

– الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة، فإذا ما قارنا بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال، تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية، وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة ب : الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية؛ وتكثيف سياسات الوعي البيئي؛ ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شانها تهديد الثروة البيئية عامة؛ وكذلك محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

– فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس، فتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في الجزائر وتجسيدها على أرض الميدان يمر أولا عبر تغيير الذهنيات.

التوصيات المقترحة :

– دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية. وكذلك تحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى نشر الوعي البيئي بالإستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة والرقمنة؛

– دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئة وتعزيز بناء القدرات البشرية وارساء مفهوم المواطنة البيئية. ووضع قوانين ملزمة وعقوبات رادعة لمخالفي السياسة البيئية تشرف عليها الدولة للحد من الفساد والإفساد؛

– تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة، وترشيد استخدام الطاقات الغير المتجددة للحد من آثارها السلبية على الانسان والبيئة.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية. (1990، 2008). المرسوم التنفيذي رقم 90 – 143 المؤرخ في 22 – 05 – 1990، المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب ويحدد القانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب، العدد 21.
- المرسوم التنفيذي رقم 90–144 المؤرخ في 22–05–1990، صندوق المساعدة لتشغيل الشباب، العدد 21.
- المرسوم التنفيذي رقم 08– 127، المتعلق بالإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات، العدد 23، 2008. والمرسوم التنفيذي رقم 08 – 126، المتعلق بالإدماج بإنشاء جهاز دعم الإدماج المهني، العدد 22، 2008.
- الجريدة الرسمية. (1993)،ترقية الإستثمار،المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 05–10–1993، العدد 64.
- العايب عبد الرحمن. (2010 – 2011). التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية: جامعة فرحات عباس، سطيف : الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (2003). القانون رقم 03–10، المؤرخ في 19 جويلية. المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي. (2009). ملخص حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأمة لسنة 2008. قسم الدراسات الإقتصادية.
- الجريدة الرسمية. (1995).المرسوم الرئاسي رقم 97 – 465، مؤرخ في 25 – 12 – 1994. يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويحدد صلاحيته وتنظيمه وعمله. العدد 01.
- المصطفى عبد الحافظ. (13 سبتمبر 2017). التنمية المستدامة وتحدياتها العربية. تم الاسترداد من الحوار المتمدن، العدد 1569، www.alhewar.org.
- بربي لطيفة. (2007). دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
- بوشيخي عائشة، عيسى نبوية. (06 –07 ديسمبر 2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة. الملتقى الوطني حول : إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي.
- تقرير الأمم المتحدة. (13 – 16 مارس 2001). الإجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومة الدولية. طنجة، المغرب: المركز الإنمائي لشمال إفريقيا.
- خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية،: الدار الجامعية.

- سايح بوزيد. (2012 – 2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية : حالة الجزائر. شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص : إقتصاد التنمية: جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان : الجزائر.
- سحر قدوري الرفاعي. (2007). التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق. أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية. تونس، سبتمبر 2006 جامعة الدول العربية.
- ضاري ناصر العجيمي. (1992). الأبعاد البيئية للتنمية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عباس وداد. (2017 – 2018). دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية: جامعة فرحات عباس، سطيف : الجزائر.
- عبد الرحمن محمد العيسوي. (2006). علم النفس والتنمية الشمولية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عدد من الباحثين. (2008). الآلية الفريقي للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الإرتكاز الوطنية للجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.
- الجريدة الرسمية. (2007). المرسوم الرئاسي رقم 07 – 119 المؤرخ في 23 – 04 – 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، العدد 27.
- عدنان السيد حسين. (2003). نظرية العلاقات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان: دار الأمواج.
- ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم. (جانفي, 2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن، المجلد 36، العدد الأول.
- الجريدة الرسمية. (2001). قانون 99-09 المؤرخ في 28-07- 1999، المتعلق بالتحكم بالطاقة، العدد 35.
- الجريدة الرسمية. (1995). المادة 44 من القانون 01 – 10، المتعلق بالمناجم، العدد 01.
- الجريدة الرسمية. (1976). الأمر 76-35 المؤرخ في 16 – 04 – 1976، المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، العدد 33.
- بلعاطل عياش.(2010 – 2011).سياسيات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر: دراسة تقييمية لحدود الإلتزامات وطبيعة الإنجازات، رسالة ماجستير، تخصص: الإقتصاد الدولي، جامعة سطيف.
- زرمان كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، العدد السابع.
- مركز الإنتاج والإعلام. (1427هـ). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جدة: المملكة العربية السعودية.
- الغامدي عبد الله بن جمعان. (24 أفريل 2017). مفهوم التنمية المستدامة، على الموقع: www.Kenanaonline.com.
- ناصر مراد. (2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العدد 46.
- محمد سمير مصطفى. (2006). إستراتيجيات التنمية المستدامة: مقاربة نظرية وتطبيقية (المجلد الأول). بيروت، لبنان: الأكاديمية العربية للعلوم واليوناسكو و EOLSS.
- محمد صالح الشيخ. (2002). الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: الإشعاع الفني.
- ميشيل تودارو. (2006). التنمية الإقتصادية. (محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، المترجمون) االرياض: المملكة العربية السعودية، دار المريخ.

- وزارة الشؤون البديلة والقروية. (1426 هـ). دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط. الرياض، السعودية: الطبعة الأولى.
- وناس يحي. (2007). الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان.
- A. Hadibi et autres. (2008, Mai 26 - 27). Analyse de la mise en oeuvre du plan national de dèveloppement agricole dans la première de la Mitidja ouste Algèrie. Actes du quatrième atelier règional du projet Sima, Mostaganem: algèrie, France, Colloques-Cèdèrom.
- Bessaoud Omar.(2010). La stratègie de dèveloppement rural en Algèrie, Option Mèditerranèennes, Sèrè: A/ n 71: Ministere de l'agriculture de dèveloppement rural: Prèsentation de la politique de Renouveau Agricol et du programme quinquennal 210 - 2014.
- Claud Smouts Marie. (2005). Le dèveloppement durable. France: Editions Amand Colin.
- Fondation Europienne pour la formation. (2000). Apercu sur l'enseignement professionnel et la formation en Algèrie, www.etf.eu.int.
- Food and Agricultural Organization of the United Nations (FAO). (1995). Sustainability Issues in Agricultural and Rural Developpement Policies. Training Material for Agricultural Planning, Rome: Italie, Vol 1, No 38.
- Hanly Nick, Shogren Jason et White Ben. (2002). Enviromental Economics in theory and parctice. Palgrade: Mcmillan.
- Nations Uni. (2004) .Confèrence des Nations Unies: sur le commerce et le dèveloppement: Examen de la politique de l'investissement Algèrie .
- Pearce David and Warford Jeremy. (1993). World Without End- Economics: Environment and Sustainable Developpement. World Bank.
- Plesieures auteures. (2008). Ministères de l'Amènagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme: Schema directeur d'amènagement touristique SDAT 2025, Audit du tourisme Algèrien.
- Sans auteur. (2002). Rapport national Algèrie pour le Sommet Mondial du Dèveloppement Durable. Johannesburg.
- Sans auteur. (2002). Rapport national de mise en oeuvre de l' agenda 21 en Algèrie, Rapport national Algèrie pour le Sommet Mondial du Dèveloppement Durable. Johannesburg.
- Whithout writer. (1999, January 25). Testing the CSD Indicators of Sustainable Developpement: Interim Analysis. Testing Process: Indicators and Methodology Sheets, Affairs, Technical Paper prepared by the Division for Sustainable Developpement: United Nations Department of Economic and Social.
- Withouth writer. (2001, April 16 - 17). Indicators of Sustainable Developpement: Framework and Methodologie. Department of Economic and Social Affairs: Commission on Sustainable Development Ninth Session, New York: U.S.A.Sans auteur. (1998). La charte de la santè est issue des conclusions et Recommendations ètablies lors des Assises Nationales de la Santè, le 26 - 28 mai. Palais. Récupéré sur www.santè.dz